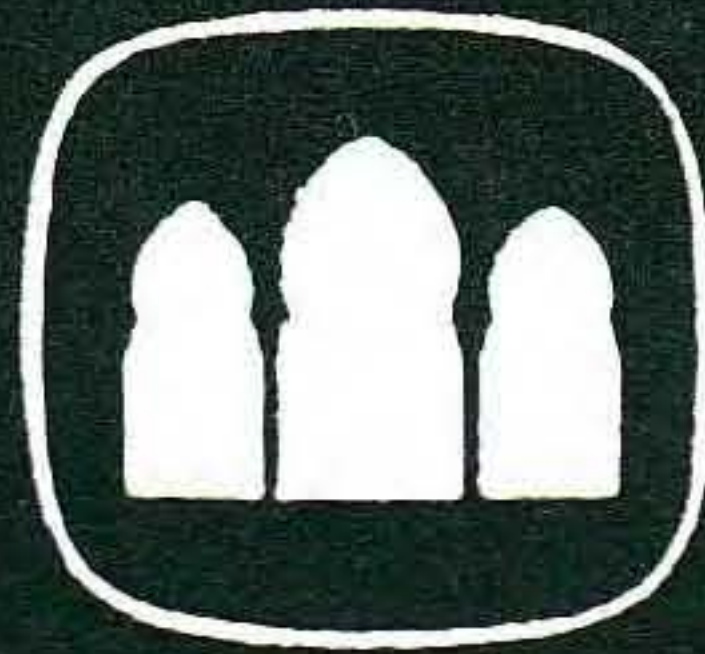


جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس



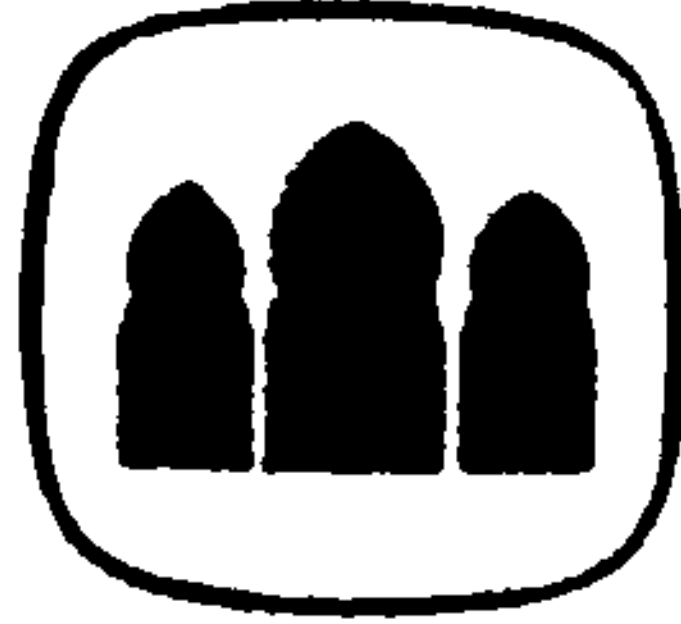
اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق

4

سلسلة الندوات

1992

جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس



اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق

سلسلة الندوات

تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العاملي : تحليل نقل الرأس

محمد أمقران
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يعتبر هذا العرض محاولة لدراسة بعض النماذج التركيبية في اللغة العربية في إطار نظرية الربط العاملي (تشومسكي 1981 ، 1982 ، 1986 ، 1 و 1986 ب). والتحليل الذي اعتمدته في مقاربة ظاهرة الرتبة في اللغة العربية هو تحليل نقل الرأس عامة أو تحليل نقل الفعل خاصة (كوبمن 1984 وتشومسكي 1986 ب). والاقتراح الأساسي الذي أبلوره في هذه المقاربة هو كون عملية نقل الفعل من داخل المركب الفعلي إلى الصرفة ثم من هناك إلى موقع المصدر يلعب دورا جوهريا في اشتقاق الجملة العربية مرورا بمختلف مستويات التمثيل التركيبي . كما أحاول تقديم الأدلة التجريبية التي تبرهن على إمكانية تعميم عملية نقل الفعل من أجل استيعاب الخصائص الأساسية للبنية المكونية للعربية وتحديد نقط الاختلاف التركيبي بينها وبين الانجليزية .

تعتبر اللغة العربية واحدة من بين اللغات الطبيعية التي لم تنل بعد ما تستحقه من الدراسة والتمحيص في إطار نظرية الربط العاملي ، (GOVERNMENT - BINDING) ؛ ولذلك يعتبر هذا العرض محاولة لتحليل بعض النماذج التركيبية في اللغة العربية في ضوء هذا

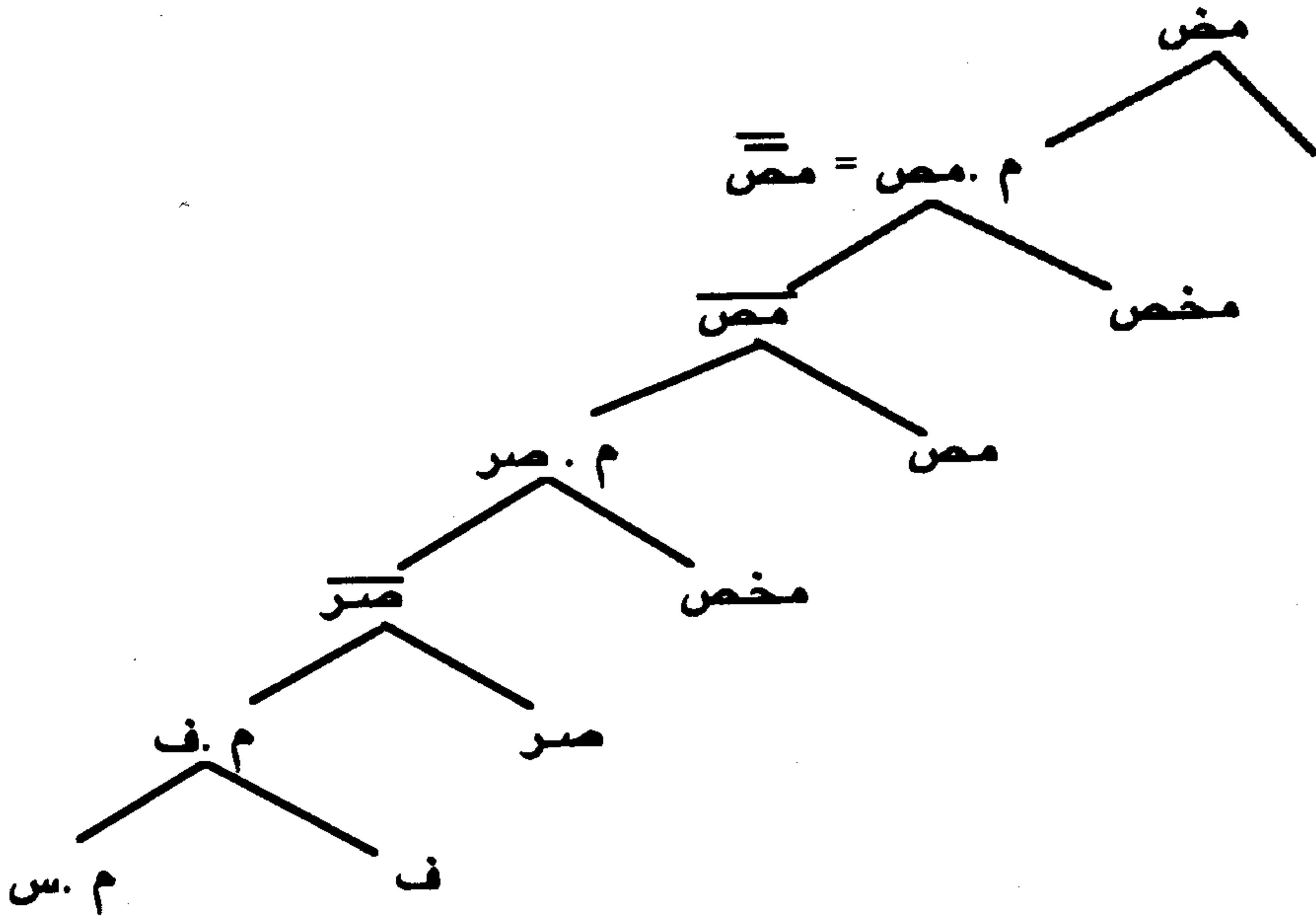
البناء النظري الذي وضع أسسه عالم التركيب تشومسكي (1981 - 1982 - 1986 - 1986 ب). وفي عملية فحص بعض خصائص البنية المكونية للجملة العربية ، قررت أن أركز على إشكالية الرتبة وعمليات الاشتقاق والتفريع التي تخضع لها الجملة العربية مروراً بمستويات التمثيل التركيبي (البنية العميقة ، البنية - س ، الصورة المنطقية والصورة الصوتية) ؛ وذلك لكون اختلاف الظواهر الرتبية من لغة لأخرى يشكل حقا العائق الأساس في وجه كل محاولة لتطبيق نظرية الربط العاملي على أية لغة غير الانجليزية . والهدف الرئيسي من وراء هذه المحاولة هو المساهمة في بناء وصياغة القواعد والمبادئ الأساسية لنظرية نحو اللغة العربية على غرار مثيلاتها كالأجنبية والفرنسية ... وذلك من أجل الالتحاق الفعلي بركب البحث اللساني في الغرب . و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا نظرية الربط العاملي ؟ أظن أنه لا أحد يجادل في كون هذه النظرية لعبت وتلعب دوراً طلائعياً في تحليل بنية وتركيب اللغات الطبيعية من أجل صياغة النحو الكلي الذي قد يمثل تمثيلاً بسيطاً وشمولياً الفاعلية اللغوية الموجودة في الدماغ البشري . ولقد تجسد التقدم الكبير الذي أحرزته هذه النظرية في انتقالها من البحث عن القواعد الفرادية إلى صياغة أنساق ومبادئ ذات شمولية كبيرة .

والجدير بالذكر هنا أن هذه النظرية تقوم أساساً على الفرضية القائلة إن كل اللغات الطبيعية وخاصة بنياتها المكونية تخضع لنفس الأنساق والمبادئ .

ومن أجل إظهار الكفاية الملاحظة والوصفية والتفسيرية لهذه النظرية في دراسة الاختلافات التركيبية بين اللغات الطبيعية تم اقتراح مفهوم « برامتر » الذي يعني أن هذا الاختلاف التركيبي ينتج أساساً عن كون كل لغة أو مجموعة من اللغات تنتقي قيمة خاصة لكل « برامتر » ، ويعتبر هذا الميكانيزم جسراً بين النحو النووي (Core Grammar) والأنحاء الخاصة (Particular Grammars) ؛ [انظر في هذا الصدد تشومسكي (1981 - 1982 - 1986 1 و 1986 ب) ، بورر (1984) ، سفاير (1986) ، ووربورتن (1987) ، ويولوك (1989) من بين آخرين] .

وبناء على هذه التعديلات أصبح النسق التمثيلي الشجري لتركيب الجملة عامة (أي افتراضاً في كل اللغات الطبيعية) كما هو مبين في (1) :

١ - التمثيل الشجري :



مض = موضع TOPIC

م. مض = المركب المصدرى أو الموصولى
Complementizer = phrase

مض = مصدرى أو موصول
Complementizer =

مخص = مخصص
Specifier =

م. صر = المركب الصرفى
Inflectional phrase =

صر = الصرفة
INFL (ection) =

م. ف = المركب الفعلى
Verb-phrase =

ف = فعل
Verb =

م. س = مركب إسمى
Noun-phrase =

وسنرى كيف أن هذا النسق يساعد على تحليل الاختلافات

التركيبية والبنىوية بين اللغات الشجرية (Configurational

languages) كالانجليزية والفرنسية ، واللغات غير الشجرية

(Non - Configurational lang) كالعربية والإيطالية والاسبانية

مثلا .

والآن سأحاول مقارنة ظاهرة رتبة الكلمات أو المكونات

التركيبية في الجملة العربية والتعالقات الواردة في ما بينها في

ضوء تحليل نقل الفعل (Verb movement) أو نقل الرأس (Head-

(movement) بصورة عامة لكونه ينطبق على رؤوس الاسقاطات الكبيرة (Maximal Projections) كالفعل ، الصرفة ، والمصدرى أو الموصول . ويقوم هذا التحليل على الفرضية الاساسية ان الرتبة العميقة في العربية هي : فاعل - فعل - مفعول ، مثلها في ذلك مثل الانجليزية ، وأعتبر كل الرتب الاخرى رتباً فرعية او مشتقة من هذه الرتبة . ويبدو لاول وهلة أن هذا الطرح يتنافى مع كون اللغة العربية تصنف حسب نمطية رتب اللغات في قائمة : فعل- فاعل - مفعول .

وأود أن أشير هنا الى كون مفهوم البنية العميقة يكتسي صبغة خاصة حيث يمكن ان يستوعبها اللساني وليس بالضرورة مكتسب ومستعمل اللغة .

وانطلاقاً من هذه الفرضية اقترح أن الجملة الفعلية تنتج عن عملية نقل الفعل الى موقع قبل الفاعل وتصبح بذلك الرتبة : فعل - فاعل - مفعول . وأشير هنا إلى ان هذه المقاربة تختلف كلياً عن تلك التي افترضها تشومسكي (1981 - 1982) وريدزي (1982) ، والتي تذهب الى ان هذه الرتبة تنتج عن عملية إلحاق (Adjunction) الفاعل بالمركب الفعلي وإنزال الصرفة و التتابع الى الفعل ، وذلك لكون هذا التحليل يسقط في تعقيدات بل وحتى تناقضات مع بعض أنساق النظرية ذاتها .

إن الخطوة الاولى في التحليل الذي اقترحه هي كون العجزة الصرفية - على مستوى البنية العميقة - تحتوي على سمات التتابع والزمن ... التي لا تتوفر على صورة صرفية أو مرفولوجية . وحتى تتحقق هذه السمات صرفياً يجب نقل الفعل غير المتصرف من موقعه الاصلي كـ رأس للاسقاط الكبير ، المركب الفعلي ، الى موقع الصرفة . وهذه العملية تتم في كل من العربية والانجليزية بنفس الطريقة ولنفس الغاية . ويلاحظ هنا ان جوهر الاختلاف التركيبي بين هاتين اللغتين يبدأ عند هذا المستوى الاشتقاقي أو التوليدي حيث ان الانجليزية تكتفي بهذه العملية لتوليد النبية - س ومن هناك الى البنية السطحية للجملة الاخبارية ، لكن في التركيب العربي افترض أن البنية الناتجة عن نقل الفعل الى الصرفة بنية انتقالية او مرحلية تتوسط بين البنية العميقة والبنية - س . وحتى يتأتى المرور الى البنية - س في الجملة العربية يلزم - حسب هذا التحليل طبعاً - نقل الفعل المتصرف ، اي الحامل للسمات الصرفية ، من الصرفة ، رأس المركب الصرفي ، الى المصدرى او الموصول ، رأس

المركب المصدري . وعن هاتين العمليتين المتتاليتين تنتج الرتبة الطاغية او الاساسية في التركيب العربي الا وهي فعل - فاعل - مفعول وذلك على مستوى البنية - س كما هو مبين في (2) :

(2) اشترى الطالبُ كتاباً .

البنية - ع : [] [الطالب] [اشترى (1) كتاب] [] []
 م.مص م.مص م.مص م.ف

نقل - ف الى صر

[] [الطالب] [اشترى] [ث كتاب] [] []
 م.مص م.مص م.صر م.صر م.ف

نقل ف + صر الى مص

البنية - س : [اشترى] [الطالبُ] [ث] [ث كتاباً] [] []
 م.مص م.مص م.صر م.صر م.ف

وبعد اظهار عملية المرور اشتقاقيا من البنية العميقة الى البنية - س لتوليد الجملة الاخبارية ، يجب الاستدلال على دواعي هذه العملية . فإذا كان نقل الفعل الى الصرفة تستدعيه ضرورة تصريح السمات الصرفية - حسب تشومسكي (1986 ب) فلماذا نقل الفعل المتصرف من الصرفة الى موقع المصدري ؟ الجواب يكمن في أنني افترض ان هذه العملية الاشتقاقية تتم من اجل الاتيان بالمكون التطابقي (AGR) الذي يحمله الفعل الى المكان المناسب للعمل في

⊕ : يرمز لسمات الزمن ، التطابق والجهة الغير المحققة .

ث : أثر Trace

i : قرينة Index

الفاعل واسناده اعراب الرفع الى اليسار . والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو اي شيء في النظرية او اللغة ذاتها يمنع الصرفة - خاصة المكون التطابقي - من اسناد اعراب الرفع للفاعل مباشرة من موقع الصرفة - اي دون أن ينقل الفعل المتصرف الى الموصول ؟ وللجواب على هذا السؤال اقول انه لا يجب الفصل بين الرتبة والعلاقات الاعرابية والعاملية والمحورية في دراسة تركيب لغة ما . ولهذا افترض انه اذا اردنا أن نعطي تحليلا مناسباً لرتبة فعل - فاعل - مفعول في العربية يستحسن اللجوء الى خصائص النظرية الاعرابية Case Theory وخاصة برامتر اتجاهية اسناد الاعراب Case Assignment Directionality الذي اقترحه كل من سيروت (1985) ، كوپمن (1984) وترايفس (1984) وذلك خلال دراسة بعض اللغات كالفالية (بلاد الغال) وبعض اللغات الافوارية . وأدلل على فعالية هذه المقاربة باللجوء الى اقتراح تشومسكي (1986 ب) ان اختلاف رتب اللغات لا تنتج كلها عن المعجم والتفريع المقولي وبرامتر الرأس (= الرأس / أول - الرأس آخر) - Head - Parameter ، فحسب بل تؤثر فيها بشكل او بآخر اعتبارات اسناد الاعراب من بين ميكانزمات أخرى .

وبناء على كل هذه الاعتبارات ، افترض أن جل مسندات الاعراب في العربية تسند الاعراب الى اليسار بإطراد . فإذا صح هذا الافتراض ، نلاحظ أن العربية تختلف عن الانجليزية التي تسند فيها المقولات المعجمية كالفعل اعرابها الى اليمين بينما الصرفة تسند الاعراب الى اليسار .

عند هذا المستوى من التحليل تظهر الاشكالية التالية : إذا كان الفعل المتصرف ينقل الى موقع المصدر حتى يتمكن التطابق من إسناد الإعراب للفاعل الى اليسار ، فكيف يمكن للفعل الذي أصبح خارج المركب الفعلي على مستوى البنية - س ، التي ينطبق عندها اسناد الاعراب ، كما هو مبين في (2) ، أن يعمل في المفعول به الذي بقي داخل المركب الفعلي ويسنده اعراب النصب ، مع العلم ان عملية اسناد الاعراب تخضع لمبدأ المواخية Adjacency Principle (سطلول 1981) . في هذه الحالة افترض تبعاً لكوپمن (1984) ، عون (1986) ، وتشومسكي (1986 ب) أن الفعل ككل المقولات التي تخضع لعملية أو مكون " أنقل - أ " Move - α يترك أثراً (Trace) في المكان الاصلى ، اي المكان الذي يسقط فيه من المعجم على مستوى البنية العميقة ، الذي ينقل منه . ويقع هذا تمشياً مع مبدأ الاسقاط The Projection

Principle الذي يشترط الحفاظ على الخصائص الأساسية لكل المقولات والتعالقات التي تربط فيما بينها (وخاصة المميزات المعجمية والمحورية والتفريقية) عبر كل مستويات التمثيل التركيبي (البنية - ع ، البنية - س) . ومن بين ركائز هذا التحليل تمثيل العلاقة بين المنقول وأثره بواسطة نسق الاقتران وذلك لكونهما يحملان نفس القرينة Index . وبذلك يكونان سلسلة سليمة مثل (اشترى - ث) في (2) . باعتبار هذا فإن أثر الفعل الموجود داخل المركب الفعلي¹ يقوم مقام الفعل في ما يخص اسناد الاعراب واسناد الدور المحوري للمفعول . ومن مميزات هذه المقاربة كون نقل الرأس (من الفعل الى الصرفة ومن الصرفة الى المصدر) يستوفي كل الشروط والمبادئ التي يخضع لها نقل الاسقاطات الكبرى كنقل الاستفهام Wh - movement والموضوعة Topicalization وهذه خطوة نظرية وتجريبية بارزة نحو بناء التعميمات . وهكذا يصبح أثر الفعل يستوفي شرط الترخيص Licencing الذي يتحكم في الآثار والمتمثل في مبدأ المقولة الفارغة The Empty category Principle الذي يشترط أن يكون كل اثر او عنصر فارغ معمولا فيها او بعبارة أخرى مرخصا او معيناً identified والا فمعطى او خرج النقل يكون لاحنا بالضرورة . لاحظ انه بهذه الكيفية يكون نقل الرأس عملية محلية Local كما تتطلب النظرية ، لكن كيف ذلك ؟

من المعلوم أن نظرية الحواجز Barriers (تشومسكي 1986 ب) تذهب الى أن كل الاسقاطات الكبيرة (م.مص ، م.ف ، م.س) تعتبر مقولات عائقة Blocking categories وبالتالي حواجز اذا كانت غير موسومة معجمية L - marked ، باستثناء المركب الصرفي الذي يكتسب خاصية الحاجزية عن طريق التوارث فقط وتتضح هذه الاعتبارات من خلال التعاريف في 3 (أ ، ب ، ج) :

(3) (أ) المقولة الفاصلة (العائقة) Blocking category
 "تعتبر" ي "مقولة فاصلة بالنسبة لـ" ب " إذ وإذا
 " ي " ليست موسومة معجميا ، وأن " ي " تشرف
 على " ب " . (تشومسكي 1986 ب : 14)

(ب) الحاجز Barrier

"تعتبر" ي "حاجزا بالنسبة لـ" ب " إذ وإذا (1) أو (2) :
 (1) : " ي " تشرف مباشرة على " س " ، و " س " مقولة

فاصلة بالنسبة لـ " ب " ،
(2) : ي مقولة فاصلة بالنسبة لـ " ب " ، و ي # المركب
الصرفي " (تشومسكي 1986 ب : 14)

(ج) الوسم المعجمي Lexical Marking
" أ يسم معجميا ب إذا و إذا أ مقولة معجمية تعمل محوريا
(O - governs) في ب . "

بناء على نظرية الحواجز هذه ، فإن الفعل غير المتصرف ينقل الى
الصرفة عبر الاسقاط الكبير المركب الفعلي (م . ف) الذي يعتبر مقولة
فاصلة للعمل والنقل لانها غير موسومة معجميا كما تقول (ج) ، لكن
عندما يحط الفعل في عجرة الصرفة ، يصبح في الموقع المناسب لكي
يسم معجميا المركب الفعلي وبالتالي يفرغ طاقته الحاجزية ، عندئذ
يصبح أثر الفعل مرخصا حيث يشكل الفعل المنقول وأثره سلسلة
لا تتوسط عناصرها مقولة فاصلة او حاجز . ونفس الشيء يسري على نقل
الفعل الى المصدرى وذلك لكون المركب الصرفي الذي يقطعه الفعل
المتصرف من الصرفة الى المصدرى لا يرث صبغة الحاجزية عن المركب
الفعلي الذي فقدتها تحت تأثير نقل الفعل .

الى هذا الحد نكون قد حاولنا دراسة الجمل الفعلية التي تكون فيها
كل المكونات مملوءة معجميا اي انها لا تحتوي على عنصر فارغ على
مستوى البنية - ع . والسؤال الموالي هو كيف يمكن استنتاج الخصائص
الاشتقاقية لما يسمى بالجمل الاسمية ؟ وهل يمكن تعميم نقل الفعل
للنظر في بنياتها ؟

في هذا الصدد افترض أن عملية نقل الفعل تلعب دورا أساسيا في
اشتقاق كل الجمل العربية التي تحتوي على فعل . عمليا ، اذهب الى
أن المركب الاسمي الذي يتصدر الجمل « الاسمية » يعتبر موضعاً
وليس فاعلاً مقدماً او مبتدأ . وافترض كذلك أن هذا الموضع لا ينتج عن
عملية " انقل - أ " ولا يخضع لها وإنما هو موضع مسقط قاعدياً - Base
generated اي مسقط في ذلك الموقع التركيبي مباشرة من المعجم على
مستوى البنية العميقة ، وذلك في إطار ما يسمى بتحليل الاسقاط
القاعدي Base Generation Analysis نقيض تحليل النقل Movement
Analysis .

والمشكلة التي تظهر هنا تتعلق بموقع وطبيعة هذا الموضع بموازاة
مع العنصر الذي يملأ موقع الفاعل ، اي مخصص المركب الصرفي ، في

هذه الجمل . ففي الحالة الاولى اقترح أن الموضع يحتل موقعا هامشيا اوربضيا (Peripheral) في الجملة وهذا الموقع هو أعلى موقع تركيبى في التمثيل الشجري للغة العربية ، ويمكن تسميته المكون الأعلى او موقع - الموضع Topic Position كما ذهب الى ذلك تشومسكي (1977). ويكون المركب الاسمي الذي يحتل هذا الموقع مرفوعا ومعرفا دوما كما انه يحتل موقعا غير معمول فيه وبالتالي فهو يوسم اعرابيا بطريقة استثنائية . وفي ما يتعلق بموقع الفاعل . اي مخصص المركب الصرفي فإنني اعتبر انه يحتوي على المضممر الفارغ ضم (Pro) وذلك نتيجة لكون اللغة العربية لغة من صنف لغات اسقاط ضم Pro - drop languages اولغات الفاعل الفارغ Null subject languages.

بعد هذا التوضيح افترض أن نفس عملية نقل الفعل التي قد متها سالفنا تنطبق على هذا النوع من الجمل : الفعل غير المتصرف ينقل الى الصرفة لاغراض صرفية ثم الى المصدرى ، كما أسلفت . لكن في هذه الحالة لا يكون الهدف من نقل الفعل الى المصدرى هو العمل في الفاعل واسناده اعراب الرفع الى اليسا لان الفاعل فارغ في هذه الحالة ، وانما هو ترخيص وتعيين المضمرة الفارغة ضم (Pro) محليا . وهكذا يكون ظهور المضمرة الفارغة قد استوفى مبدأ المقولة الفارغة The Epmty Category Principle وتتضح هذه الامور كلها من خلال (4) :

(4) الطالب اشتری کتابا .

البنية-ع: [الطالب₁] [] [ضم₁] [Φ] [اشتر كتاب]
مض م . مص م . مص م . صر م . صر م . ف

نقل الى صر



[الطالب₁] [ضم₁] [اشتری₁] [ث₁ کتاب]
 مض م.مض مض م.مض م.مض م.مض

نقل ف - صر الى مص

↓

البنية-س: [الطالب₁] [اشترى_{i j}] [ضم₁] [ث_{i j}] [ث_i] كتابُ
مض م.مص مص م.مص م.مص م.ف

وقبل محاولة الحسم في درجة صلاحية ومقبولية هذه المقاربة تلزم
الاجابة عن السؤال التالي : إذا كان الفعل يتحرك الى الصرفة ثم من
هناك الى المصدرى بإطراد في الجملة العربية فما مصير هذا
الافتراض عند الأخذ بعين الاعتبار الجمل التي تتضمن مصدريا
مملوءا معجميا ؟ بعبارة أخرى إذا كان الفعل ينقل بإطراد الى موقع
المصدرى وأن المصدرى المحقق أو الجسد صرفيا يقع في نفس المكان فإن
وجود " أن " منطقيا يمنع عملية نقل الفعل الى المصدرى كما توضح ذلك
الجملة اللاحقة (5) :

(5)* أن اشترى الطالب كتابا .

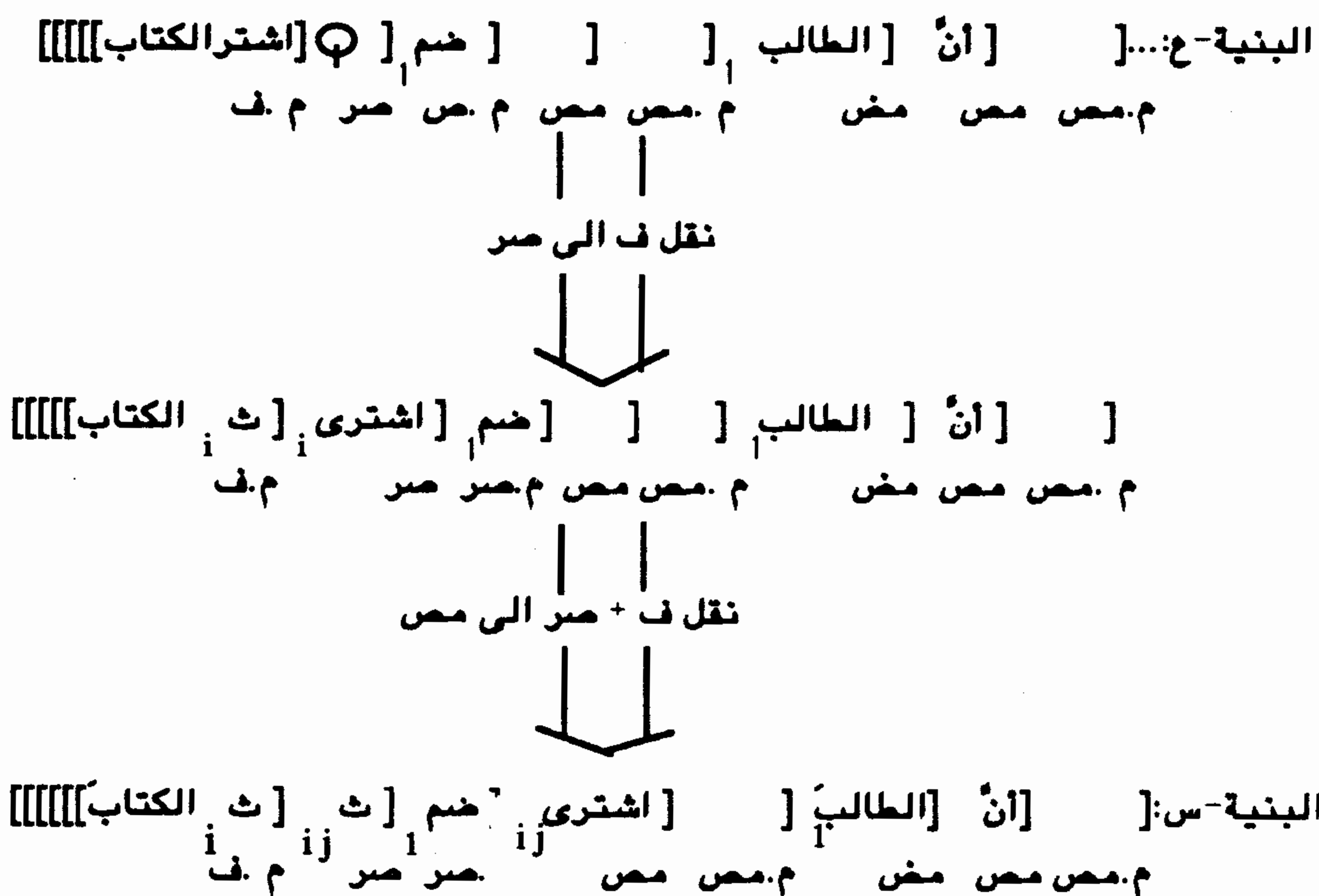
نتيجة لهذا يجب أن يكون توزيع المصدرى والفعل توزيعا تكامليا
Complementary distribution، أي أن ورود أحدهما ينفي ورود الآخر.
بل أكثر من هذا فإنه يجب أن يحتلا موقعين مختلفين لأنه يمكن أن يقعا
في جملة واحدة دون التأثير على صحة الجملة . ومعلوم أنه في هذه
الحالة تتدخل مصفاة " المصدرى المملوء مرتين Doubly Filled COMP "
التي اقترحها تشومسكي ولأزنك (1977) والتي تمنع ملء الموصول
برأسين مرة واحدة . ولقد تمت عملية تعديل وتعميم هذه المصفاة في
أمبر (1988) على شكل " مواضعة الرأس " Head Convention التي
تقول أن موقع رأس ما لا يمكن أن يملأ معجميا مرتين كما لا يمكن إعادة
ملئه إذا أفرغ تحت تأثير " انقل - أ " move - α .

و حتى يصبح تعميم تحليل نقل الفعل ممكنا على المستوى
التجريبي اقترح أن الموصول في العربية ينفرد بخاصية ، خلافا لنظيره
that في الانجليزية و Que في الفرنسية ، ألا وهي أنه يتفرغ مقوليا الى
مركب اسمي يعمل عمل الموضع (وذلك بطبيعة الحال في الجمل المدمجة).
وبناء على هذا فإن ما يملأ إطار التفريع المقولي لـ " أن " هو الموضع
وليس الفاعل . و هكذا أصبح ممكنا تعميم تحليل نقل - الفعل لمثل هذه
الجمل رغم وجود المصدرى وذلك على النحو التالي :

إذا كان المصدرى " أن " يختار مقوليا موضعاً يسنده سمة إعراب
النصب فإن تركيب الجملة وتمثيلها الشجري يجب أن يعكس هذه الميزة
البنائية . إذا صح هذا الاستدلال ، يمكن القول إن موضع " أن " يحتل نفس
الموقع التركيبي الذي يحتله الموضع الذي يتصدر الجمل الاسمية غير
الدمجة (انظر (4)) . وبما أن الموضع يعلو المركب المصدرى الذي يشرف
مباشرة على المركب الصرفي في الجملة المدمجة ، مما يجعل رأس المركب
المصدرى ، مص ، الذي يستقبل الفعل فارغا ، يمكن للفعل أن يتحرك الى

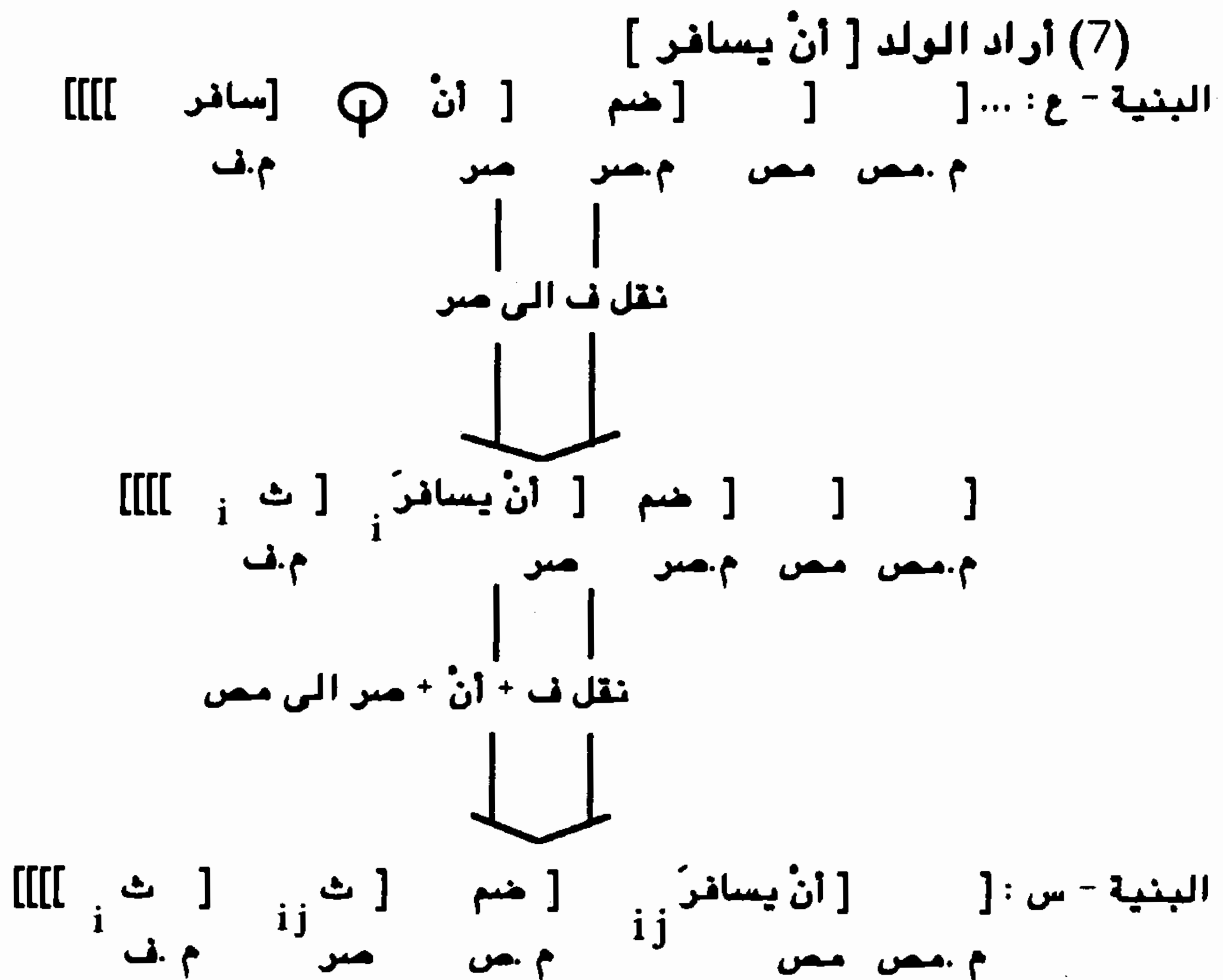
المصدرى دون الاصطدام بالمصدرى "أن". وأخلص من هذا التحليل الى تثبيت التوزيع التكاملي الوارد بين الفعل المتصرف والموصول .
والدليل الآخر على وجوب نقل الفعل في هذه الجمل الى موقع المصدرى هو أن هذه الجمل المدمجة تمتاز ، بالإضافة الى الموضع الداخلى بكون موقع الفاعل فيها يحتوي إجباريا على المضمرا الفارغ ضم Pro والذي يجب أن يكون مرخصا محليا بالتطابق أو اللاصقة clitic المحقق على الفعل (كما وضحت ذلك سابقا) كما يجب أن يكون مقرونا بالموضع نظرا لعلاقة الربط والاحالية التي تربطهما ؛ كما هو مبين في (6) :

(6) ظن الاستاذ [أن الطالب اشترى الكتاب]



من المعطيات التركيبية الأخرى التي تبدو لأول وهلة أنها تفند المقاربة القائمة على تعميم نقل الفعل نجد الجمل المدمجة التي يتصدرها "أن". من المعلوم أن بعض التركيبيين أمثال عون (1981) يعتبرون هذا العنصر مصدريا Complementizer ينصب المضارع . اختلف عن هؤلاء في الافتراض أن "أن" لا يحمل وظيفة المصدري وإنما هو عنصر له علاقة وطيدة بالفعل . من خلال هذه الملاحظة اذهب إلى أن "أن" يسقط في المكون القاعدي في عجرة الصرفة مع سمات الزمن والتطابق

والجهة ... غير المحققة قبل نقل الفعل . واعتمد في هذا الفكرة القائلة إن كل ما يؤثر في الفعل يقع في مكان ما في الصرفة ، وخاصة في إطار هذا البناء النظري الذي يفترض أن جذر الفعل لا يتغير الا بعد صعوده الى موقع الصرفة . إذا صح كل هذا ، فإن الفعل في هذه الجمل ينقل الى الصرفة من أجل أن يوسم "بالنصب" بالإضافة الى اكتساب سمات التطابق ... ومن هناك الى المصدرى كما يتضح ذلك من خلال (7) :



لاحظ انه في هذه الحالة يطبق على نقل الفعل مايطبق عليه في الجمل المدروسة سابقا بالنسبة لمبدأ ترخيص المضمرة الفارغ ضم اذا كان مخصص المركب الصرفي ، اي الفاعل ، فارغا ، ووسم الفاعل بالرفع اذا كان هناك مركب إسمي ؛ وكذلك بالنسبة للمحلية Locality طبقا لنظرية الحواجز .

وهكذا يتضح كيف ان تحليل نقل الفعل او تحليل نقل الرأس يؤدي الى استنتاج واظهار خصائص البنية المكونية للغة العربية . كما انه يساعد على استيعاب المميزات التركيبية للعربية في اطار نظرية الربط العاملي . كما اعتذر للقارئ عن كوني لم أتمكن من التطرق لابعاد ونتائج هذا التحليل بالنسبة لنحو العربية من جهة وبالنسبة لنظرية

الحواجز خاصة ونظرية الربط العاملي عامة من جهة أخرى ، و ذلك نظرا لعامل الوقت واخص بالذكر هنا تأثير نقل الفعل على صبغة الحاجزية التي تجعل المركب الصرفي حالة استثنائية من بين المقولات الكبرى الاخرى ، حيث إن هذا الاستثناء يصبح غير وارد بالنسبة للتركيب العربي . ثم كما تصبح عملية اللاحاق Adjunction التي تشكل أحد العناصر الاساسية في نظرية الحواجز غير ضرورية في العربية ... وهلم جرا . وسأتعرض لهذه الاستنتاجات في عمل قادم بحول الله .
ملحوظة : اود أن أشير الى انني استفدت كثيرا من اعمال الاستاذ الفاسي الفهري وخاصة في مجال ترجمة المصطلحات

الهوامش

(1) : جذع الفعل فقط ، وهذا مجرد افتراض لانها مسألة شائكة في العربية .

البيبلوغرافيا

-Ambar, M. C. (1988), "The order of NP - Subject - Auxiliary - Past Participle in WH - Questions and the barrier hood of IP " ,The First International conference of the linguistic society of Morocco. Edition : OKAD Rabat.

Aoun, J (1981), "ECP, Move - α and subjacency", linguistic Inquiry, 12:637-644

(1988), Generalized Binding: The syntax and logical Form of WH-interrogatives. Foris publications: Dordrecht.

-Borer, H. (1984), "Restrictive Relatives in modern Hebrew", Natural language and linguistic theory. 2:219-260.